التغطية الإعلامية
لمؤتمر «البطالة وتحديات البحرنة»

الأحد 9 يوليو 2023

أخبار الخليج

الجريدة اليومية الأولى في البحرين

الجمعيات السياسية تطرح حلولا لمشكلة البطالة

المطالبة بإطلاق استراتيجية جديدة للبحرنة ومرصد وطني لحصر الوظائف

وضع قيود على توظيف الأجانب وتخصيص مهن للبحرينيين

كتب وليد دياب:

دعا المشاركون في مؤتمر تنسيقية الجمعيات السياسية الذي انعقد أمس تحت عنوان «البطالة وتحديات البحرنة» إلى ضرورة اتخاذ مزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل لتخطعامين العام والخاص مع توفير الوظائف الملائمة لكل الخريجين، ومراجعة فلسفة التعليم والتدريب لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، مؤكدين أن مشكلة البطالة في المملكة مزمنة منذ نصف قرن.

وتناولت جلسات المؤتمر الثلاث تمانى إزراق بحثية طالبت بوضع قيود على توظيف العمالة الأجنبية، ووضع استراتيجية للتدريب المهني، ودراسة وضع حد أدنى للأجور، وتخصيص مهن للبحرينيين ورفع رسوم على العمالة الوافدة، والمساواة في المزايا بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية يشارك في وضعها القطاع الخاص.

ولفتوا إلى أن هناك حالة من التناقض غير المتلاقن بين العمالة الأجنبية والبحرينية، مؤكدين أن هناك وفرة في الوظائف، ولكن في نفس الوقت هناك شح في توظيف العمالة الوطنية، معتبرين أنه ليس هناك تنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل، وأن القطاع الخاص ينظر إلى المردود المالي لـه، فيما رأى البعض أن سياسة الاقتصاد المفتوح في السوق البحريني أضرت بسوق العمل وجعلت منه سوقا مفتوحا لا يتسق مع المعايير التي وضعتها هيئة تنظيم سوق العمل.

ودعوا إلى زيادة الرسوم على العمالة الأجنبية، وتدريب وتمكين البحرينيين، وتخطيط البحريني للالتحاق بالتعليم التقني والتطبيقي، مؤكدين أن مشكلة البطالة تحتاج إلى قرار سياسي واضح يعتمد القوانين والقرارات اللازمة من أجل إنجاحها.

○ جانب من مؤتمر الجمعيات السياسية بشأن «البطالة وتحديات البحرنة».

واستعرض الحاضرون عددا من الحلول مثل تكوين مجموعة عمل متخصصة مدة ٦ أشهر لوضع استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات من أجل تحقيق بحرنة كاملة، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتوفير قاعدة بيانات وطنية ودقيقة وأداة للمعلنين وهيئات التخطيط في الدولة وإقامة مرصد وطني لرصد جميع الوظائف وإجراء مسح احصائي دقيق لأعداد البطالة الحقيقية، ووقف تعامل الحكومة مع شركات الأيدي العاملة، ومراجعة وإصلاح الآلية التي يتقرر من خلالها عدم توافر البحريني للوظائف الشاغرة في القطاع العام والتي على أساسها يتم توظيف الأجنبي، ووضع خطط لإحلال بحريني في كل وظيفة عامة يتولاها أجنبي.

كما أشاروا إلى ضرورة دراسة الأسباب الحقيقية لكثرة توافد الأجانب وانخفاض أجورهم، وإطلاق مشروع وطني جديد لحل مشكلة البطالة.

الجدير بالذكر أن تنسيقية الجمعيات التي نظمت المؤتمر تتكون من تمانى جمعيات سياسية، هي: تجمع الوحدة الوطنية، والمنبر الوطني الإسلامي، والمنبر التقدمي، والوسط العربي الإسلامي، والصف الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الوحدوي.

أخبار البحرين | مراسلنا

الديوان الملكي ينعى الشيخ راشد بن صباح بن حمود آل خليفة

نعى الديوان الملكي الشيخ راشد بن صباح بن حمود بن صباح آل خليفة عضو مجلس العائلة الحاكمة الكريمة.

وجاءنا من الديوان الملكي ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي.

صدق الله العظيم.

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، ينعى الديوان الملكي معالي الشيخ راشد بن صباح بن حمود بن صباح آل خليفة عضو مجلس العائلة الحاكمة الكريمة.

نغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم ذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

إشادة سورية ببرامج الدعم المعنوي والنفسي البحرينية للمتضررين من الزلازل

عبر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السوري لؤي عماد الدين المنجد عن شكر وتقدير القيادة والشعب السوري لجماهيرية صاحب الجلالة الملك المعظم على مبادراته ومواقفه الإنسانية مع الشعب السوري خلال الأزمة الإنسانية التي يمرون بها جراء الزلزال المدمر.

جاء ذلك خلال استقباله وفدا من المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، معربا عن شكر وتقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية لجهود الوفد البحريني واستعدادهم للتعاون لتكثيف البرنامج في الفترة القادمة في مناطق أخرى متضررة من الزلزال. وقام وفد المؤسسة بتقديم برنامج إيتماري بعنوان «الإنشاء بالرحمة» بالتعاون مع نقابة الأطباء وأعضاء الأطباء السوريين والعمل، وذلك ضمن جهود المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية والعمل السوري الأنباية لمواصلة تقديم الدعم المعنوي والنفسي للمتضررين من الزلزال المدمر الذي ضرب سابقا الجمهورية العربية السورية.

وحظي البرنامج بمشاركة فاعلة من مصرية السياسات الاجتماعية ومعاهد البرمجة الاجتماعية ومعلمين من الجمعيات في محافظة دمشق للأعمال الإنسانية، معربا عن شكر وتقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية لجهود الوفد البحريني واستعدادهم للتعاون لتكثيف البرنامج في الفترة القادمة في مناطق أخرى متضررة من الزلزال. وقام وفد المؤسسة بتقديم برنامج إيتماري بعنوان «الإنشاء بالرحمة» بالتعاون مع نقابة الأطباء وأعضاء الأطباء السوريين والعمل، وذلك ضمن جهود المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية والعمل السوري الأنباية لمواصلة تقديم الدعم المعنوي والنفسي للمتضررين من الزلزال المدمر الذي ضرب سابقا الجمهورية العربية السورية.

وحظي البرنامج بمشاركة فاعلة من مصرية السياسات الاجتماعية ومعاهد البرمجة الاجتماعية ومعلمين من الجمعيات في محافظة دمشق للأعمال الإنسانية والجمعية السورية لتنمية الاجتماعية وجمعية الوالدين لتنمية الاجتماعية والجمعية السورية للمعوقين جسديا وجمعية دار الرحمة وجمعية البيرة النسائية للأيتام وجمعية SOS وجمعية الأطفال المحاميين بالشلل الدماغي وجمعية إنعاش الطفير الخيرية في النبل. وقد نال البرنامج الإرشادي الذي قدمه الوفد رضا واستحسان الأطباء السوريين.

أخبار البحرين | مراسلنا

○ جانب من أعمال تطوير شارع الجنبية.

الأشغال: ٥٤ ألف مركبة حجم الحركة المرورية على شارع الجنبية يوميا

أفادت وزارة الأشغال أن شارع الجنبية شهد في السنوات الماضية نموا مستمرا في عدد المركبات المارة عليه بمعدل ٣٪ نمو حركة المرور السنوي، فقد بلغ حجم الحركة المرورية على الشارع ٥١٬٠٠٠ مركبة في اليوم فيما يقدر الطاقة الاستيعابية حوالي ٢٧٬٠٠٠ مركبة في الساعة، ومشروع بعد توسعة الشارع إلى ثلاثة مسارات في كل اتجاه وتطوير التقاطعات المرورية عليه لتبلغ ٤٠٬٠٠٠ مركبة في الساعة في ساعات الذروة في الاتجاهين.

صرح بذلك المهندس كاظم عبدالطيف الوكيل المساعد للطرق بوزارة الأشغال، مشيرا إلى أن نسبة الإنجاز في أعمال مشروع تطوير شارع الجنبية قد بلغت ٣٠٪، وبعد المشروع من المشاريع المهمة المدرجة على برنامج الحكومة والرامية إلى تخفيف الاختناقات المرورية على الشوارع الرئيسية.

أخبار البحرين | مراسلنا

الأمم المتحدة ترفض التراجع عن إدانتها لإسرائيل بسبب الاعتداء على جنين

نيويورك - وكالات: أكد نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، أمس، أن الأمين العام أنطونيو جوتيريس «متمسك» بالآراء التي أدلى بها، الخميس، بشأن عملية جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنين ومخيمها مطلع الأسبوع الحالي.

وجاء ذلك بعد دعوة السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، جلعاد اردان، جوتيريس إلى التراجع عن إدانته استخدام إسرائيل المفرط للقوة في أكبر عملية عسكرية لها منذ عقدين استهدفت مخيما للاجئين في الضفة الغربية، في إشارة إلى اجتياح الاحتلال الإسرائيلي جنين ومخيمها.

وأكد حق أن جوتيريس «يدين بوضوح كل أعمال العنف التي طالت المدنيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بغض النظر عمن كان الفاعل».

وكان جوتيريس قد أدان، الخميس، بشدة، كل أعمال العنف ضد المدنيين، وضمنها الأعمال الإرهابية. وقال إن «القصف الإسرائيلي والعمليات على الأرض في مخيم لاجئين (جنين) مزدحم كان أسوأ عنف في الضفة الغربية منذ سنين».

وردا على سؤال صحافي حول ما إذا كان يقصد إسرائيل عندما «أدان» في بداية تصريحاته «كل أعمال العنف ضد المدنيين»، قال جوتيريس «إنها تنطبق على كافة استخدامات القوة المفرطة». وأوضح أنه في هذه الحالة كان هناك استخدام مفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية.

«المهن الصحية»: مباشرة التحقيق في وفاة مريضة بمجمع السلمانية

النائب العوضي يتحدث عن تفاصيل جديدة للوفاة تخالف الرواية الرسمية

كتب محمد القصاص:

صرحت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الدكتورة مريم عدنى الجلاهمة بأن الهيئة باشرت إجراءات التحقيق في ملابسات وفاة مريضة بحرينية في مجمع السلمانية الطبي.

وأوضحت د. الجلاهمة أن الهيئة تلقت بلاغا من المستشفيات الحكومية بشأن الحالة، وسيتم إرسال الملف الطبي للمريضة وكافة المستندات ذات العلاقة وإجراءات الفريق المعالج لتقييمها، لعرضها على اللجنة الفنية المعنية بالتحقيق.

وتقدمت الهيئة بخالص التعازي والمواساة لأسرة المريضة المتوفاة، سائلة الله سبحانه أن يلهمهم الصبر والسلوان.

من جانبه نشر النائب عثمان العوضي على حسابه في موقع التواصل بالانستجرام تفاصيل جديدة بشأن القضية، لافتا إلى أن لجنة التحقيق لم تتواصل نهائيا مع أهل المريضة المتوفاة، متسائلا كيف يقولون انها تواجدت في المستشفى مدة ثلاثة أيام، في حين انها دخلت الساعة ١٠ صباحا وبقيت في الانتظار من غير سرير إلى ثاني يوم صباحا وتوفيت الساعة ١.٣٠ في اليوم نفسه.

وأضاف انه «مع العلم ان هذه ثاني حالة وفاة في القسم نفسه بسبب الإهمال، وعند تواجد النائب في المستشفى لم يكن أحد موجود من المسؤولين لمتابعة الحالة، مشددا على ان لديه إثباتات لكل ما ذكره.

يبقوه دعا مجلس بلدي الشمالية محمد سعد الجوسري إلى ضرورة إنشاء نيابة خاصة بالأخطاء الطبية قائلا: إن ثمة مقترح تم تقديمه في الفصل التشريعي الخامس للمجلس للمطالبة بإنشاء النيابة أسوة بالنيابات الأخرى، موضحا أن النيابة الخاصة بأخطاء الأطباء تهدف إلى تحسين جودة الرعاية الصحية عن طريق تشجيع الممارسين الصحيين على توفير الرعاية الطبية الآمنة والفعالة إضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال صدور الأخطاء الطبية وتحديد تكرارها في المستقبل.

○ د. مريم الجلاهمة.

أخبار البحرين | مراسلنا

الأرصاد الجوية: الرطوبة ٩٠٪ والحرارة ٤٥

أخبار البحرين | مراسلنا

حضور كثيف من المواطنين والمقيمين مع انطلاق مهرجان اللوز الأول

اطلقت وزارة شؤون البلديات والزراعة النسخة الأولى من مهرجان اللوز، وذلك في موقع سوق المزارعين بحديقة البديع البيئية بحضور كثيف من المواطنين والمقيمين والخليجيين.

وأشار وكيل الوزارة لشؤون الزراعة والثروة البحرية الدكتور خالد احمد حسن إلى أن الوزارة أطلقت النسخة الأولى من مهرجان اللوز بغية إطلاقه بشكل سنوي على غرار سوق المزارعين، مشيرا الى انه يستهدف المواطنين والمقيمين، علاوة على الأشقاء من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال إن الوزارة بالشراكة مع الجهات المعنية، على رأسها الهيئة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي وجمعية البحرين التعاونية الزراعية، حريصة على التميز في هذه الفعالية الوطنية بالعمل على النجاحات المتحققة في النسخ السابقة في سوق المزارعين لجعل هذا المهرجان منصة إضافية لتسويق المنتجات الزراعية المحلية، انطلاقا من التزامها بدعم العاملين البحرينيين في قطاع الزراعة.

○ إقبال كبير على المهرجان الأول للوز.

وشهد المهرجان مشاركة ١٥ مزارعا و٣ مشاريع وأسر منتجة، و٤ مطاعم متخصصة في منتجات اللوز، وشهد عددا من الفعاليات المتنوعة التي تضمنت عروض أصناف سلالات اللوز، وعروض أصناف لثمار اللوز والصناعات التحويلية من ثمرة اللوز.

أخبار البحرين | مراسلنا

السنابس تفقد ٣ شباب في حادث مروّع على شارع البديع

كتب عبدالأمير السلاطنة:

تلقى ٣ شباب بحرينيين من قرية السنابس مصرعهم، وأصيب الرابع إثر تدهور سيارتهم على شارع البديع في ساعة مبكرة من صباح أمس (السبت).

كان شاب بحريني يقود سيارته على شارع البديع بالقرب من السنابس ويرافقه ثلاثة أشخاص في الساعة الخامسة والنصف من صباح أمس، وفجأة فقد السيطرة على مقعد القيادة وتعرجت مركبته واصطدمت بدعامة مرتفعة، نتج عن ذلك وفاة ثلاثة أحدهم توفي في المستشفى، وأصيب الرابع بإصابات متفرقة، وقد تم نقله بواسطة الإسعاف الوطني إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم فيما تضررت السيارة بالكامل كما يبدو. حضر فور وقوع الحادث سيارة شرطة النجدة وقام أفرادها بتسهيل سير السيارات القادمة في نفس الاتجاه إلى حين وصول دورية المرور والدفاع المدني حيث تم إزاحة السيارة، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسبابه. وكانت وزارة الداخلية قد ذكرت على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وفاة شخصين (١٩ و٢٠ عاما) وإصابة الذين آخرين تم نقلهم إلى المستشفى إثر تدهور مركبة على شارع البديع بالقرب من منطقة سنابس، والجهات المختصة تباشر إجراءاتها في الموقع.

الجمعيات السياسية تطرح حلولا لمشكلة البطالة

المطالبة بإطلاق استراتيجية جديدة للبحرنة ومرصد وطني لحصر الوظائف

وضع قيود على توظيف الأجانب وتخصيص مهن للبحرينيين

كتب وليد دياب:

دعا المشاركون في مؤتمر تنسيقية الجمعيات السياسية الذي أقيم أمس تحت عنوان (البطالة وتحديات البحرنة) إلى ضرورة اتخاذ مزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل للقطاعين العام والخاص مع توفير الوظائف الملائمة لكل الخريجين، ومراجعة فلسفة التعليم والتدريب لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، مؤكدين أن مشكلة البطالة في المملكة مزمنة منذ نصف قرن.

وتناولت جلسات المؤتمر الثلاث ثماني أوراق بحثية طالبت بوضع قيود على توظيف العمالة الأجنبية، ووضع استراتيجية للتدريب المهني، ودراسة وضع حد أدنى للأجور، وتخصيص مهن للبحرينيين ورفع رسوم على العمالة الوافدة، والمساواة في المزايا بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية يشارك في وضعها القطاع الخاص.

ولفتوا الى ان هناك حالة من التنافس غير المتكافئ بين العمالة الأجنبية والبحرينية، مؤكدين ان هناك وفرة في الوظائف، ولكن في نفس الوقت هناك شحّ في توظيف العمالة الوطنية، معتبرين انه ليس هناك تنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل، وأن القطاع الخاص ينظر إلى المردود المالي له.. فيما رأى البعض أن سياسة الاقتصاد المفتوح في السوق البحريني أضرّت بسوق العمل وجعلت منه سوقا مشوها لا يتسق مع المعايير التي وضعتها هيئة تنظيم سوق العمل.

ودعوا إلى زيادة الرسوم على العمالة الأجنبية، وتدريب وتمكين البحرينيين، وتحفيز البحريني للالتحاق بالتعليم التقني والتطبيقي، مؤكدين أن مشكلة البطالة تحتاج الى قرار سياسي واضح يصدر القوانين والقرارات اللازمة من أجل إنجاحها.

○ جانب من مؤتمر الجمعيات السياسية بشأن «البطالة وتحديات البحرنة».

واستعرض الحاضرون عددا من الحلول مثل تكوين مجموعة عمل متخصصة مدة ٦ أشهر لوضع استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات من أجل تحقيق بحرنة كاملة، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتوفير قاعدة بيانات وطنية ودقيقة وآنية للمعنيين وهيئات التخطيط في الدولة، وإقامة مرصد وطني لرصد جميع الوظائف وإجراء مسح إحصائي دقيق لأعداد البطالة الحقيقية، ووقف تعامل الحكومة مع شركات الأيدي العاملة، ومراجعة وإصلاح الآلية التي يتقرر من خلالها عدم توافر البحريني للوظائف الشاغرة في القطاع العام والتي على أساسها يتم توظيف الأجنبي، ووضع خطط لإحلال بحريني في كل وظيفة عامة يتولاها أجنبي.

كما أشاروا إلى ضرورة دراسة الأسباب الحقيقية لكثرة تواجد الأجانب وانخفاض أجورهم، وإطلاق مشروع وطني جديد لحل مشكلة البطالة.

الجدير بالذكر أن تنسيقية الجمعيات التي نظمت المؤتمر تتكون من ثماني جمعيات سياسية، هي: تجمع الوحدة الوطنية، والمنبر الوطني الإسلامي، والمنبر التقدمي، والوسط العربي الإسلامي، والصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، والتجمع القومي الديمقراطي، والتجمع الوطني الوحدوي.

مؤتمر «البطالة وتحديات البحرنة» يؤكد:

لا يوجد تكافؤ فرص بين العامل الأجنبي والبحريني

الدعوة إلى تشكيل لجنة متخصصة لوضع استراتيجية عشرية لتحقيق البحرنة الكاملة

كتب: وليد دياب

نظمت تنسيقية الجمعيات السياسية أمس السبت مؤتمراً تحت عنوان (البطالة وتحديات البحرنة) بالمنامة، ناقشت فيه مشكلة البطالة وتحديات البحرنة في البحرين وسبل معالجتها، بحضور عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال وبمشاركة العديد من جمعيات المجتمع المدني، والسلطة التشريعية.

وتضمن برنامج المؤتمر كلمة لتنسيقية الجمعيات السياسية، ألقاها رئيس جمعية تجمع الوحدة الوطنية المهندس عبدالله الحويحي، حيث طالبت الحكومة والسلطة التشريعية بتطبيق معاني النصوص الدستورية على أرض الواقع وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن البحريني على مستوى حقوقه الأساسية، وأولها حق العمل من خلال مراجعة الاختلالات في ملف التوظيف وبحرنة الوظائف باتخاذ مزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل (قولاً وعملاً) للقطاعين العام والخاص مع توفير الوظائف الملائمة لكل الخريجين، والحاجة إلى مراجعة فلسفة التعليم والتدريب لتناسب مع احتياجات سوق العمل.

مطالبات بتخصيص مهن للبحرينيين ووضع حد أدنى للأجور ورفع رسوم الوافدين

وتناولت الجلسة الأولى التي ترأسها الدكتور علي أحمد عبدالله ثلاث أوراق علمية، حيث كانت الورقة الأولى بعنوان «البطالة المستعصية»، للدكتور محمد الكويتي الذي لفت خلالها الى ان أحد أسباب البطالة هو اعتماد الدولة على عمالة وافدة وعدم وضع قيود على توظيف العمالة الأجنبية، وعدم ربط الحلول بمصلحة أرباب العمل، لافتا الى ضرورة وضع استراتيجية للتدريب المهني، ودراسة وضع حد ادنى للأجور، و تخصيص مهن للبحرينيين ورفع رسوم على العمالة الوافدة، والمساواة في المزايا بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية يشارك في وضعها القطاع الخاص.

من جانبه أشار الخبير الاقتصادي د. أكبر جعفري في ورقته بعنوان «نحو المواطن المقتدر» انه ليس هناك دليل علمي يثبت ان البحريني لا يستطيع عمل وظائف احترافية، مضيفا انه عبر حياته العملية الطويلة لم ير في أي يوم ان البحريني معوق لأداء العمل، مبينا ان هناك وفرة في الوظائف وشحا في توظيف العمالة الوطنية، وبذلك فالمعادلة مختلة وليس هناك تنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل، اما العرض بالنسبة للأجانب مفتوح والقطاع الخاص ينظر الى المردود المالي له.

ورأى ان الأسباب الرئيسية من شح توظيف العمالة الوطنية يتمثل في تدفق العمالة الأجنبية بلا ضوابط، ما ادى الى خلق تناقص غير متكافئ، والتأخر في تمكين العمالة الوطنية عبر عدم مواءمة المحتوى التعليمي مع احتياجات السوق، وتغلب المحتوى النظري على المحتوى التطبيقي، والعزوف عن التعليم التقني.

واعتبر ان من أبرز الحلول هو زيادة رسوم «تمكين» على العمالة الأجنبية وتخصيص ربع هذه الرسوم لتدريب وتمكين البحرينيين، وزيادة رسوم رخصة العمل بنسبة ١٠٪ لكل سنة بعد ٥ سنوات من العمل للأجنبي، والتحفيز المادي والإعلامي لالتحاق البحريني بالتعليم التقني والتطبيقي، وزيادة المحتوى التطبيقي لجميع مراحل التعليم، والتدريب الميداني من المرحلة الثانوية الى التخرج من الدراسات العليا.

بدوره أشار نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي في ورقته البحثية «البحرنة قرار» الى ان مشكلة البطالة تحتاج الى قرار سياسي واضح يصدر القوانين والقرارات اللازمة من اجل انجاحها، لافتا الى ان سياسة الاقتصاد المفتوح في السوق البحريني اضرت بسوق العمل وجعلت منه سوقا مشوها لا يتسق مع المعايير التي وضعتها هيئة تنظيم سوق العمل.

ولفت الى ان تصريح العمل المرن او التصريح المهني أدى الى اغراق سوق العمل بنوع جديد من العمالة التي تعمل لصالح نفسها والتي ساهمت في اغراق السوق بأيدي عاملة غير ماهرة وغير مهنية ولا تمتلك ادنى تدريب الا ما ندر، كما انها اضرت كثيرا بمبدأ التنافسية لأرباب العمل نظرا لتدني الأجور التي تتقاضاها هذه الفئة من العمال، ما ادى الى تقلص اعمال الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الى تدني فرص العمل فيها للمواطنين بسبب تدني الأجور فيها ، كما اثر على ربحية المؤسسات الكبيرة وترك لها هامشا ضيقا لتفضيل اختيار العامل البحريني رغبا في الحصول على هامش ربحي مجز.

واضاف ان هناك عدم تكافؤ فرص بين العامل الوافد والعامل البحريني، فكلفة العامل الوافد اقل بكثير من البحريني وهذا امر أساسي بالنسبة لرب العمل في حساب الكلفة الإجمالي، موضحا ان عدم التكافؤ هذا سببه عدم وجود حد أدنى للأجر في كل مهنة وعدم وجود حد أدنى لشروط العمل، والتفاوت الكبير للحياة الاجتماعية بين العامل البحريني والاجنبي وسهولة التخلص من العامل الأجنبي والتفاوت في تكلفة التامين الاجتماعي والفرق في قيمة صرف العملة.

ورأى ان من الحلول المقترحة ان يتم حصر بعض الوظائف والمهن ذات الأجور العالية على المواطنين من الجنسين، والا تقل أجور البحرينيين عن ٧٠٠ دينار كحد أدنى للعيش الكريم، وإعادة هندسة دعم الأجور والعلاوات المعيشية.

من جهته أوصى د. علي فخرو بضرورة تكوين مجموعة من أصحاب الشأن من الخبراء والأكاديميين ورجال الاعمال للعمل والتنسيق المشترك لمدة ٦ أشهر لوضع استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات من اجل تنفيذ اهداف محددة بشأن حل مشكلة البطالة، على ان يستمر عمل تلك المجموعة ومتابعة ما يتم تنفيذه من الاستراتيجية الموضوعة مع الوزارات المعنية والتأكد من تحقيق الأهداف سنويا للانتقال في عشر سنوات الى بحرنة كاملة في كل شيء.

أما الجلسة الثانية والتي ترأسها الأستاذ خليل يوسف فقد تناولت ورقة للسيد فلاح هاشم حول دور القطاع التعاوني في التنمية والحد من مشكلة البطالة، باعتباره نمط ثالث في الاقتصاد الوطني الى جانب القطاعين العام والخاص، مضيفا ان التعاونيات تعمل على تمكين الناس من تحقيق تطلعاتهم الاقتصادية بشكل جماعي مع تعزيز راس مالهم الاجتماعي والبشري وتطوير مجتمعاتهم.

وأشار الى ان دور التعاونيات في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية معترف به على نطاق واسع، وان لها دور فريد ومميز في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والجودة العالية والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية، كما يوفر النموذج التعاوني وسيلة للمنتجين والعمال والمستهلكين لمعالجة العديد من التحديات التي يواجهونها في عالم العمل سريع التغير وفي المجتمع بشكل عام.

أما الورقة الثانية فتناولت تأثير صناعة تقنية المعلومات والاتصالات على أسواق العمل، حيث استعرض الأستاذ عبيدلي العبيدلي كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أسواق العمل بطرق مختلفة، كما تطرقت الورقة إلى معالجة كيفية التخفيف من الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سوق العمل وضمان توزيع مزايا التقدم التكنولوجي بشكل عادل.

وشرحت الورقة الثالثة نموذج التجمع لحلحلة مشكلة البطالة ومواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل والذي استعرض من خلالها الدكتور علي الصوفي نموذج (التجمع) لحل مشكلة البطالة باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمكونة من قاعدة بيانات وطنية تربط أطراف مختلفة ونظام ذكي يوفر معلومات دقيقة وآنية للمعنيين وهيئات التخطيط في الدولة.

كما استعرضت الجلسة الثالثة التي ترأسها الدكتور عماد زيداني ورقة بحثية للشيخ إبراهيم بوصندل حول الحلول الواقعية لمشكلة البطالة في البحرين ومقترحات محددة لعلاج البطالة في القطاع العام وأخرى لعلاج البطالة في القطاع الخاص، مضيفا ان أولى خطوات الحل هو الشفافية التامة في توفير البيانات والمعلومات، وضرورة اجراء مسح احصائي دقيق لإعداد البطالة الحقيقية، مقترحا إقامة مرصد وطني لرصد جميع الوظائف.

كما دعا الى أهمية معرفة عدد الموظفين الذين تتعاقد معهم الحكومة عن طريق شركات الأيدي العاملة، واصفا اياها بالبوابة الخلفية للتوظيف ومصدر للتكسب من قبل مالكي تلك الشركات.

تجدر الاشارة ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر تكونت من، اللجنة العلمية برئاسة جمعية تجمع الوحدة الوطنية ويمثلها الدكتور علي الصوفي، واللجنة اللوجستية برئاسة جمعية المنبر التقدمي ويمثلها أ. علي حسين و أ. دينا الأمير، واللجنة الاعلامية برئاسة جمعية المنبر الوطني الإسلامي ويمثلها د. علي احمد عبد الله.

الجدير بالذكر ان تنسيقية الجمعيات التي نظمت المؤتمر تتكون من ثمان جمعيات سياسية، وهي: تجمع الوحدة الوطنية، والمنبر الوطني الإسلامي، والمنبر التقدمي، والوسط العربي الإسلامي، والصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، والتجمع القومي الديمقراطي، والتجمع الوطني الوحدوي.

الحويحي: نصف قرن ومشكلة البطالة مستمرة في المملكة... وبوصندل يطالب بحلول آنية وأخرى مستدامة

دعوة لإحلال البحرينيين بأي وظيفة يشغلها أجنبي وأجرها يفوق 1000 دينار

البلاد | حسن عبدالرسول من ضاحية السيف

ناقشت اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية مشكلة البطالة وتحديات البحرنة في البحرين، وسبل معالجتها، بمشاركة 8 جمعيات سياسية، وهي: تجمع الوحدة الوطنية، المنبر الوطني الإسلامي، المنبر التقدمي، الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي، التجمع الوطني الدستوري، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوطني الوحدوي، وبحضور عدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب وعدد من الخبراء والمتخصصين ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني. واستعرض المتحدثون في "مؤتمر البطالة وتحديات البحرنة" 8 أوراق علمية في 3 جلسات، تناولت جذور وأسباب مشكلة البطالة، والواقع الحالي لمشكلة البطالة والبحرنة، ومن ثم مناقشة الحلول الممكنة والمقترحة لمعالجة البطالة.

عبدالله الحويحي

جانب من المؤتمر

من جهته، طالب رئيس جمعية تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحي، الحكومة والسلطة التشريعية بتطبيق معاني النصوص الدستورية على أرض الواقع، وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن البحريني على مستوى الحقوق الأساسية. وفي مقدمتها حق العمل، من خلال مراجعة الاختلالات في ملف التوظيف وبحرنة الوظائف، باتخاذ مزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل لدى القطاعين العام والخاص، مع توفير الشواغر الملائمة لجميع الخريجين، إضافة إلى الحاجة لمراجعة فلسفة التعليم والتدريب حتى تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وقال الحويحي: أصبحت قضية البطالة في المملكة إحدى المشكلات والمنغصات للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة البحرينية، وباتت البطالة تشكل بالون اختبار للسلطة التنفيذية لوضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات لحل المشكلة، في إطار رؤية البحرين 2030 التي تؤكد مبادئ الاستدامة والعدالة.

ولفت الحويحي إلى أن أزمة البطالة تشكل إهدارا لأحد محركات الاقتصاد الوطني وهو الطاقة البشرية، ويتبعها آثار اجتماعية واقتصادية، وبيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وزيادة حالة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، معتبرًا البطالة في المملكة مشكلة مزمنة بلغ عمرها نحو نصف قرن لدى شعب لا يتجاوز عدده 800 ألف نسمة.

وأشار إلى رفع تقرير للحكومة تحت مسمى الخيارات الاستراتيجية في العام 1983، إذ جاء في ختام التقرير التحذير من تفاقم مشكلة البطالة، مضيفًا: نحن على أعتاب مطلع العام 2024 وما زالت مشكلة البطالة تتفاقم عبر ارتفاع عدد الخريجين الجامعيين والعاطلين عن العمل.

وقال إن أرقام التوظيف المعلنة من قبل وزارة العمل تدعو إلى الشك، حيث إن تقرير لجنة التحقيق البرلمانية للعام 2018 حدد عدد العاطلين بنحو 17 ألف طالب عمل، وإحصاءات وزارة العمل تقول إنه تم توظيف أكثر من 23 ألف عاطل عن العمل في سنة 2022.

وتابع: تأتي مبادرة اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية بعقد المؤتمر استشعارًا لخطورة وأهمية ملف البطالة الحساس، واستكمالًا لكل المبادرات التي تقوم بها الجمعيات السياسية في المشاركة لطرح الحلول المناسبة لحل مشكلة البطالة.

إلى ذلك، استعرض الناشط السياسي محمد الكويتي تاريخ البطالة والحلول التي تمت تجربتها، وترى ورقة الكويتي التي جاءت بعنوان "البطالة المستعصية" أن أحد أسباب البطالة هو الاعتماد على العمالة الوافدة والزيادة السكانية، مع عدم وضع قيود على توظيف العمالة الأجنبية، وبكمن وراء ذلك عقيدة أيديولوجية "الليبرالية الجديدة"، إضافة إلى عدم ربط الحلول بمصلحة أرباب العمل.

وتناولت الورقة معالجة شمولية تتناول مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع وضع أولويات محددة تتمثل في سياسة الإحلال عبر تأهيل البحريني حتى يحل محل الأجنبي، بناء على تحليل العرض والطلب والأخذ في الاعتبار متطلبات ومصلحة أرباب العمل.

إلى ذلك، تناولت ورقة الخبير الاقتصادي أكبر جعفري التي كانت بعنوان "نحو المواطن المقتدر"، كيفية تمكين المواطن للوصول إلى الوظائف ذات الرواتب العالمية، ومزاحمة الأجانب للكوادر الوطنية، والتوازن بين وجود الأجانب والفرص المتاحة للمواطنين والتعليم التطبيقي والتدريب الميداني المبكر.

بدوره، استعرض نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي ورقة علمية بعنوان "البحرنة قرار"، ركز فيها على رؤية الاتحاد العام بإحلال بحرينيين في الوظائف التي تفوق أجورها 1000 دينار، التي تشغلها عمالة وافدة.

وفي سياق متصل، استعرض النائب الأسبق سيد فلاح هاشم في ورقة بعنوان "دور التعاونيات في التنمية والحد من مشكلة البطالة"، التغلب على ظاهرة البطالة المتنامية، إذ أقرت الحكومة طوال العقدين الماضيين

المتحدثون في المؤتمر

العديد من البرامج والمبادرات في سبيل توليد فرص العمل والتشغيل وتنمية دخل المواطنين، لافتًا إلى أن البرامج والمبادرات ظلت محدودة، خصوصا مع توجه الدولة لتقليص دور القطاع العام، وبقي القطاع الخاص معتمدًا على العمالة الأجنبية، على الرغم من كل ما يقدم له من دعم عبر برامج صندوق العمل "تمكين".

إلى ذلك، أشار رئيس الاتحاد العربي لتقنية المعلومات عبيدلي العبيدلي إلى تأثيرات صناعة تقنية المعلومات والاتصالات على أسواق العمل، مبينًا تأثير التكنولوجيا والآثار السلبية على خيارات سوق العمل.

واستعرض العبيدلي معالجة كيفية التخفيف من الآثار السلبية على سوق العمل وضمان توزيع مزايا التقدم التكنولوجي بما يحقق التقدم العادل للإنسان.

وفي موازاة ذلك، قال أستاذ نظم المعلومات بجامعة البحرين علي الصوفي إن أكبر التحديات التي تواجه أي مسؤول أو مراقب لحركة العمالة والتوظيف في المملكة هو وجود معلومات دقيقة وآنية يمكن الاعتماد عليها لإدارة وتوجيه وتطوير الاستراتيجيات والخطط لحلحلة البطالة، مضيفًا أن الجودة والكفاءة المطلوبة في العامل البحريني تتطلب إيجاد آلية ومنظومة توفر معلومات ذكية وسريعة من الأطراف المختلفة والمعنية، التي تشكل منظومة السوق المحلية وحتى الإقليمية، أي ديناميكا سوق العمالة المكونة من منظومة التعليم والعمل والتدريب لحل مشكلة البطالة باستخدام تكنولوجيا معلومات دقيقة وآنية للمعنيين وهيئات التخطيط في الدولة.

وفي ورقة قدمها النائب الأسبق إبراهيم بوصندل بعنوان "حلول واقعية لمشكلة البطالة في البحرين"، أشار إلى أن البطالة أصبحت مشكلة يعاني منها الناس، وتفاقمت بسبب المعالجات غير الناجحة لتصبح ظاهرة مقلقة للأسرة والخريجين، بل وللمقبلين على الدراسة الجامعية فضلًا عن خريجي المرحلة الثانوية وما دونها.

وقال بوصندل إن البطالة مشكلة مستمرة ومتجددة، فهي بحاجة إلى نوعين من المعالجة، الأولى آنية التوظيف لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، والثانية وضع حلول مستدامة لاستيعاب الأعداد المقبلة على سوق العمل سنويًا.

وشدد بوصندل على ضرورة الجدية في التعامل مع البطالة، والشفافية في توفير البيانات والمعلومات، ووضع مقترحات لعلاج مشكلة البطالة في القطاع العام، وصياغة مقترحات لعلاج البطالة في القطاع الخاص.

إلى ذلك، قال رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين يعقوب يوسف إن نسبة البطالة بلغت 5.4 % بناء على إحصاء العام 2022، ما يستوجب إيجاد حلول فورية الواقع الحالي للبطالة في البحرين.

وشهد المؤتمر مناقشات من أبرزها التركيز على إصلاح التعليم وسوق العمل عبر وضع سياسات استراتيجيات لمعالجة البطالة. وزيادة فرص التدريب، ومنح المتدربين شهادات احترافية تساعدهم على الانخراط في سوق العمل.

الجمعيات السياسية تطرح حلولا لمشكلة البطالة

كتب :وليد دياب

الأحد ٠٩ يوليو ٢٠٢٣ - ٠٢:٠٠

نظمت تنسيقية الجمعيات السياسية أمس السبت مؤتمراً تحت عنوان) البطالة وتحديات البحرنة (بالمنامة، ناقشت فيه مشكلة البطالة وتحديات البحرنة في البحرين وسبل معالجتها، بحضور عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال وبمشاركة العديد من جمعيات المجتمع المدني، والسلطة التشريعية.

وتضمن برنامج المؤتمر كلمة لتنسيقية الجمعيات السياسية، ألقاها رئيس جمعية تجمع الوحدة الوطنية المهندس عبدالله الحويحي، حيث طالبت الحكومة والسلطة التشريعية بتطبيق معاني النصوص الدستورية على أرض الواقع وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن البحريني على مستوى حقوقه الأساسية، وأولها حق العمل من خلال مراجعة الاختلالات في ملف التوظيف وبحرنة الوظائف باتخاذ مزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل) قولاً وعملاً(للقطاعين العام والخاص مع توفير الوظائف الملائمة لكل الخريجين، والحاجة إلى مراجعة فلسفة التعليم والتدريب لتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وتناولت الجلسة الأولى التي ترأسها الدكتور علي أحمد عبدالله ثلاث أوراق علمية، حيث كانت الورقة الأولى بعنوان« البطالة المستعصية »للدكتور محمد الكويتي الذي لفت خلالها الى أن أحد أسباب البطالة هو اعتماد الدولة على عمالة وافدة وعدم وضع قيود على توظيف العمالة الأجنبية، وعدم ربط الحلول بمصلحة أرباب العمل، لافتا الى ضرورة وضع استراتيجية للتدريب المهني، ودراسة وضع حد ادنى للأجور، و تخصيص مهن للبحرينيين ورفع رسوم على العمالة الوافدة، والمساواة في المزايا بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية يشارك في وضعها القطاع الخاص.

من جانبه أشار الخبير الاقتصادي د .أكبر جعفري في ورقته بعنوان «نحو المواطن المقتدر »انه ليس هناك دليل علمي يثبت ان البحريني لا يستطيع عمل وظائف احترافية، مضيفا انه عبر حياته العملية الطويلة لم ير في أي يوم ان البحريني معوق لأداء العمل، مبينا ان هناك وفرة في الوظائف وشحا في توظيف العمالة الوطنية، وبذلك فالمعادلة مختلة وليس هناك تنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل، اما العرض بالنسبة للأجانب مفتوح والقطاع الخاص ينظر الى المردود المالي له.

ورأى ان الأسباب الرئيسية من شح توظيف العمالة الوطنية يتمثل في تدفق العمالة الأجنبية بلا ضوابط، ما أدى الى خلق تنافس غير متكافئ، والتأخر في تمكين العمالة الوطنية عبر عدم مواءمة المحتوى التعليمي مع احتياجات السوق، وتغلب المحتوى النظري على المحتوى التطبيقي، والعزوف عن التعليم التقني.

واعتبر ان من أبرز الحلول هو زيادة رسوم« تمكين »على العمالة الأجنبية وتخصيص ربع هذه الرسوم لتدريب وتمكين البحرينيين، وزيادة رسوم رخصة العمل بنسبة ١٠٪ لكل سنة بعد ٥سنوات من العمل للأجنبي، والتحفيز المادي والإعلامي لالتحاق البحريني بالتعليم التقني والتطبيقي، وزيادة المحتوى التطبيقي لجميع مراحل التعليم، والتدريب الميداني من المرحلة الثانوية الى التخرج من الدراسات العليا.

بدوره أشار نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي في ورقته البحثية« البحرنة قرار »الى ان مشكلة البطالة تحتاج الى قرار سياسي واضح يصدر القوانين والقرارات اللازمة من اجل انجاحها، لافتا الى ان سياسة الاقتصاد المفتوح في السوق البحريني اضرت بسوق العمل وجعلت منه سوقا مشوها لا يتسق مع المعايير التي وضعتها هيئة تنظيم سوق العمل.

ولفت الى ان تصريح العمل المرن او التصريح المهني أدى الى اغراق سوق العمل بنوع جديد من العمالة التي تعمل لصالح نفسها والتي ساهمت في اعراق السوق بأيدي عاملة غير ماهرة وغير مهنية ولا تمتلك أدنى تدريب الا ما ندر، كما انها اضرت كثيرا بمبدأ التنافسية لأرباب العمل نظرا لتدني الأجور التي تتقاضاها هذه الفئة من العمال، ما أدى الى تقلص اعمال الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الى تدني فرص العمل فيها للمواطنين بسبب تدني الأجور فيها ، كما اثر على ربحية المؤسسات الكبيرة وترك لها هامشا ضيقا لتفضيل

اختيار العامل البحريني رغبا في الحصول على هامش ربحي مجزٍ.

وأضاف ان هناك عدم تكافؤ فرص بين العامل الوافد والعامل البحريني، فكلفة العامل الوافد اقل بكثير من البحريني وهذا امر أساسي بالنسبة لرب العمل في حساب الكلفة الإجمالي، موضحا ان عدم التكافؤ هذا سببه عدم وجود حد أدنى للأجر في كل مهنة وعدم وجود حد أدنى لشروط العمل، والتفاوت الكبير للحياة الاجتماعية بين العامل البحريني والاجنبي وسهولة التخلص من العامل الأجنبي والتفاوت في تكلفة التامين الاجتماعي والفرق في قيمة صرف العملة.

ورأى ان من الحلول المقترحة ان يتم حصر بعض الوظائف والمهن ذات الأجور العالية على المواطنين من الجنسين، والا تقل أجور البحرينيين عن ٧٠٠ دينار كحد أدنى للعيش الكريم، وإعادة هندسة دعم الأجور والعلاوات المعيشية.

من جهته أوصى د .على فخرو بضرورة تكوين مجموعة من أصحاب الشأن من الخبراء والأكاديميين ورجال الاعمال للعمل والتنسيق المشترك لمدة ٦ أشهر لوضع استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات من اجل تنفيذ اهداف محددة بشأن حل مشكلة البطالة، على ان يستمر عمل تلك المجموعة ومتابعة ما يتم تنفيذه من الاستراتيجية الموضوعة مع الوزارات المعنية والتأكد من تحقيق الأهداف سنويا للانتقال في عشر سنوات الى بحرنة كاملة في كل شيء.

أما الجلسة الثانية والتي ترأسها الأستاذ خليل يوسف فقد تناولت ورقة للسيد فلاح هاشم حول دور القطاع التعاوني في التنمية والحد من مشكلة البطالة، باعتباره نمط ثالث في الاقتصاد الوطني الى جانب القطاعين العام والخاص، مضيفا ان التعاونيات تعمل على تمكين الناس من تحقيق تطلعاتهم الاقتصادية بشكل جماعي مع تعزيز راس مالهم الاجتماعي والبشري وتطوير مجتمعاتهم.

وأشار الى ان دور التعاونيات في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية معترف به على نطاق واسع، وان لها دور فريد ومميز في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والجودة العالية والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية، كما يوفر النموذج التعاوني وسيلة للمنتجين والعمال والمستهلكين لمعالجة العديد من التحديات التي يواجهونها في عالم العمل سريع التغير وفي المجتمع بشكل عام.

أما الورقة الثانية فتناولت تأثير صناعة تقنية المعلومات والاتصالات على أسواق العمل، حيث استعرض الأستاذ عبيدلي العبيدلي كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أسواق العمل بطرق مختلفة، كما تطرقت الورقة إلى معالجة كيفية التخفيف من الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سوق العمل وضمان توزيع مزايا التقدم التكنولوجي بشكل عادل.

وشرحت الورقة الثالثة نموذج التجمع لحلحلة مشكلة البطالة وموائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل والذي استعرض من خلالها الدكتور علي الصوفي نموذج) التجمع (لحل مشكلة البطالة باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمكونة من قاعدة بيانات وطنية تربط أطراف مختلفة ونظام ذكي يوفر معلومات دقيقة وآنية للمعنيين وهيئات التخطيط في الدولة.

كما استعرضت الجلسة الثالثة التي ترأسها الدكتور عماد زيداني ورقة بحثية للشيخ إبراهيم بوصندل حول الحلول الواقعية لمشكلة البطالة في البحرين ومقترحات محددة لعلاج البطالة في القطاع العام وأخرى لعلاج البطالة في القطاع الخاص، مضيفا ان أولى خطوات الحل هو الشفافية التامة في توفير البيانات والمعلومات، وضرورة اجراء مسح احصائي دقيق لإعداد البطالة الحقيقية، مقترحا إقامة مرصد وطني لرصد جميع الوظائف.

كما دعا الى أهمية معرفة عدد الموظفين الذين تتعاقد معهم الحكومة عن طريق شركات الايدي العاملة، واصفا اياها بالبوابة الخلفية للتوظيف ومصدر للتكسب من قبل مالكي تلك الشركات.

تجدر الاشارة أن اللجنة التحضرية للمؤتمر تكونت من، اللجنة العلمية برئاسة جمعية تجمع الوحدة الوطنية ويمثلها الدكتور علي الصوفي، واللجنة اللوجستية برئاسة جمعية المنبر التقدمي ويمثلها أ .علي حسين و أ .دينا الأمير، واللجنة الاعلامية برئاسة جمعية المنبر الوطني الإسلامي ويمثلها د .علي احمد عبد الله.

الجدير بالذكر أن تنسيقية الجمعيات التي نظمت المؤتمر تتكون من ثمان جمعيات سياسية، وهي :تجمع الوحدة الوطنية، والمنبر الوطني الإسلامي، والمنبر التقدمي، والوسط العربي الإسلامي، والصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، والتجمع القومي الديمقراطي، والتجمع الوطني الوحدوي.